وعنوانها الرئيسي: انتخاب اللجنة التنفيذية الجديدة. وهنا تبرز ملاحظة هامة، وهي أن المجلس خلا هذه المرة من أي تكتل تنظيمي، بينما شهد المجلس السابق تكتل سبع منظمات في مواجهة «فتح»، وكان هذا التكتل موحد الموقف آنذاك بصدد مناقشة تشكيل اللجنة التنفيذية، الأمر الذي جعل الاتفاق متعذراً، ودفع عرفات إلى الانسحاب من الجلسة الختامية، ثم دفع رئاسة المجلس إلى اعلان انتهاء أعمال الدورة وبقاء اللجنة التنفيذية على حالها، بينما سهل عدم وجود تكتلات في المجلس الأخير في انجاز عملية الاتفاق على اللجنة التنفيذية الجديدة، التي تشكلت باضافة عضو جديد لحركة فتح هو محمود عباس (أبومازن) ودخول الجبهة الشعبية إلى اللجنة من جديد وقد مثلها أحمد اليماني (أبوماهر)، واستبدال ثلاثة من المستقلين بثلاثة أعضاء جدد هم: جمال الصوراني، د. حنا ناصر ود. صلاح الدباغ وتثبيت عضوية الصاعقة التي مثلها محمد خليفة. وبذلك يكون قد غاب عن عضوية اللجنة ثلاثة أعضاء هم: مجدي أبورمضان، حبيب قهوجي وعبدالجواد صالح. وبدا واضحاً، حسب هذه النتيجة، أن اللجنة تشكلت حسب المنظور الذي أرادته حركة فتح، وذلك بالرغم من الجدل الطويل الذي دار في الكواليس وكانت فيه للصاعقة والجبهة الديمقراطية طلبات لم تجد طريقها للتنفيذ، وأبدت المنظمتان في النهاية مرونة سهلت عملية الاتفاق.

وقد دار جدل طويل حول تمثيل كل من جبهة التحرير الفلسطينية وجبهة النضال الشعبي في اللجنة التنفيذية، إلا أن ذلك لم يتم، وكانت الحجة المعلنة أن ذلك سيؤدي إلى زيادة أعضاء اللجنة التنفيذية عن الحد الذي يسمح به النظام الداخلي (١٥ عضواً)، ولكن الحقيقة أن بعض المنظمات كانت تعارض دخول التنظيمين، بينما لم يكن البعض الآخر معنياً بدخولهما، وفي الحالين يمكن القول إن التنظيمين لم يستطيعا بعد، فرض نفسيهما على توازنات الوضع الفلسطيني الداخلي. وقد أثار التنظيمان، في الجلسة الختامية، ضجة حول موضوع استبعادهما، وألقى مندوب عن كل تنظيم متهما كلمة حدد فيها موقف تنظيمه على ضو قرار استبعاده. وما أنجزه المجلس، بصدد هذين التنظيمين، هو تأكيد تمثيلهما في مؤسسات منظمة التحرير كلها.

ولكن المسألة التنظيمية طرحت أيضاً في المجلس من منظور آخر، يتناول طبيعة العلاقات داخل مؤسسات منظمة التحرير، وكان أكثر التنظيمات وضوحاً في طرح هذه المسألة الجبهة الشعبية – القيادة العامة، التي قالت في كلمتها الرسمية، أنه يبدو من خلال التجربة العملية، أن تحقيق الوحدة الاندماجية أمر غير ممكن، ولذلك فإن استمرار تجربة التحالف في إطار منظمة التحرير هو الأمر الممكن والمفيد «ويظل من الضروري تصحيح العلاقات داخلها... وذلك من خلال المشاركة في التحرك السياسي والقرار السياسي»، إضافة إلى ضرورة تنشيط المجلس المركزي في المنظمة وتشكيل لجان متخصصة في إطاره للمراقبة والمشاركة.

وتناولت الجبهة الديمقراطية المسألة نفسها ولكن بإشارة عامة ترى أن الوضع «يتطلب، أولاً، وقبل كل شيء، تنفيذ البرنامج التنظيمي بما يتضمنه من دعوة لمشاركة كافة